الآداب
المجلد: 25، العدد: 01، ديسمبر 2025
الصفحات: 66 – 83
ISSN 1111 – 4908 EISSN 2588 – 2228

الكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي

Linguistic Writing in Mahdi Al-Makhzoumi's Works

[1] ط.د. إيمان ثابت

[2] أ.د. اليزيد بلعمش

[1] مخبر الدراسات اللغوية والقرآنية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة–الجزائر، i.thabet@univ-emir.dz

[2] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة – الجزائر el-yazid@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/07/21 تاريخ القبول: 2025/10/27 تاريخ النشر: 2025/12/11

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي قصد تحديد طبيعة هذه الكتابة، وأبرز ما يميزها، والمنهج الذي قامت عليه.

وقد توصل البحث إلى أن المخزومي قد حاول تقديم وصف جديد للدراسة اللغوية العربية قائم على منهج علمي حديث، دون أن يقطع اتصاله بالتراث العربي أو يتنكر له، فقد جمع بين التراث اللغوي الأصيل والمنهج اللساني الحديث.

كلمات مفتاحية: *مهدي المخزومي، طبيعة الكتابة اللسانية، النحو العربي، المنهج اللساني، التراث اللغوي.*

Abstract:

This study analyzes Mahdi Al-Makhzoumi's writing to identify his linguistic approach, its unique features, and the methodology behind it. The research reveals that Al-Makhzoumi sought to present a new perspective on Arabic linguistic studies, grounded in a modern scientific approach, while preserving and valuing the Arab linguistic heritage. Therefore, he effectively blended traditional linguistic practices with modern linguistic methods.

Keywords: *Mahdi Al-Makhzoumi; nature of linguistic writing; Arabic grammar; linguistic methodology; linguistic heritage.*

المؤلف المراسل: إيمان ثابت.

مقدمة:

أولى اللغويون المحدثون عناية فائقة في دراستهم للغة، ولم يسلكوا في ذلك اتجاها واحدا، إنما انقسموا في بحثهم اللغوي إلى ثلاثة اتجاهات، أولها اتجاه تقليدي حافظ على التراث اللغوي كما وصله، ثانيها اتجاه غربي تبنى مناهج لسانية غربية وحاول تطبيقها على اللغة العربية، ثالثها اتجاه توفيقي دمج الأصالة مع الحداثة، وبهذا الاتجاه الأخير برز رجل عالم باللغة ومقتضياتها، رجل درس التراث وتشبع به، واطّلع على المنهج الحديث واستوعبه، فكانت له تجربة رائدة فتحت أمام الباحثين أفاقا جديدة نحو العلم والمعرفة، وهذا الرجل هو: مهدي المخزومي، دارس ومدرس النحو العربي ومختلف القضايا اللغوية، ونحن في هذا البحث الموسوم بالكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

– فيم تتجلى طبيعة الكتابة اللسانية عند المخزومي؟ –من أين اكتسب خلفيته اللسانية؟

– إلى أي مدى تأثر باللسانيات؟ وهل هذا تأثر إيجابي أو سلبي بالنسبة للبحث اللغوي العربي؟

–ماهي القضايا التي برز فيها تأثره؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد اقتضى البحث أن نتناول فيه أولا: المجالات التي تناولها مهدي في كتابته اللسانية ثم تطرقنا بعدها مباشرة إلى الأسس الابستمولوجية للكتابة اللسانية عنده، من خلال بيان أهداف الكتابة اللسانية ومصادرها، والمدارس اللسانية التي استقى منها بعض أفكاره. ولنصل بعدها إلى استخلاص طبيعة الكتابة اللسانية عنده، ثم تمييز جوانب التجديد في الكتابة عنده.

ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الكشف عن توجهات البحث اللغوي عند مهدي المخزومي ومعرفة الآليات التي كان يعتمدها في البحث اللساني. أما عن أهمية ذلك فتتمثل في الوقوف عند مختلف القضايا اللسانية والنحوية التي شغلت البحث اللساني عنده، وطبيعة التفكير اللغوي الذي كان يتوخاه، ولتحقيق ذلك اقتضى هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي، لتناول بعض العناصر التي نراها كفيلة بتحقيق الغرض السابق، وقد بدأناها بـ:

1. مجالات الكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي[1]:

إن المطلع على ما كتبه المخزومي من كتب ومؤلفات وترجمة وشعر يظهر لنا اهتمامه المتنوع بمجال اللغة وعلومها، فشمل اللغة والأدب والنقد واللسانيات، فلم يلزم نفسه باختصاص معين دون سواه، فتارة نجده نحويا لغويا مؤرخا، وتارة أخرى أديبا شاعرا ناقدا، وهذا إن دل فإنما يدل على قوة اطلاعه على مختلف

الدراسات في شتى المجالات مما خلق لديه نظره علمية شاملة مكنته من أن يصبح أحد أبرز الباحثين الذين تصدروا الساحة اللغوية في العالم العربي، وصارت مؤلفاته مرجعا من المراجع المعرفية والرهانات الفكرية، مثارا للأفكار والأبحاث. ولهذا نجد أن مجالات الكتابة اللسانية عنده قد تنوعت وتعددت، فقد ساهم بآرائه الدقيقة في إثراء العلوم اللغوية، فشملت مجالات عدة، نذكر منها:

1.1. المجال الصوتي: إن الدراسة الحقيقية للغة عند مهدي المخزومي لا تكون إلا من خلال تحديد نقطة البدء فيها وهي الصوت اللغوي، فدراسة الصوت اللغوي هي الخطوة الأولى التي وجب على اللغوي العناية بها، وذلك حتى يتسنى له معرفة العديد من الظواهر اللغوية والنحوية كالإعلال والإبدال والإدغام، والتي تمثل مسائلا لا يمكن أن تستوعب دون أن يكون هناك تبيان لمخارج وصفات أصوات اللغة[2].

2.1. المجال الصرفي: لم يخل البحث الصرفي عند المخزومي من أهم الموضوعات التي ورثناها عن نحاتنا الأوائل فقد تطرق إلى الكلمة المفردة وما يعتريها من تجرد أو زيادة، الميزان الصرفي، بنية الكلمة، الابتداء والوقف، التقاء الساكنين، وغيرها من المباحث الأساسية في علم التصريف[3].

3.1. المجال النحوي: أسهب المخزومي في حديثه حول المجال النحوي إسهابا قل نظيره في مقابل المجالين السابقين، فقد وطن نفسه على الولوج في مسائل علم النحو وقضاياه الشائكة، حيث احتلت القضايا النحوية نسبة كبيرة من مجموع أبحاثه، لأنه يريد إعادة صياغة التراث اللغوي والتخلص من الشوائب التي علقت به، فقد أنكر على القدماء تحويل الدرس النحوي إلى درس ملفق وغريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله[4]، وخلاصة بحثه النحوي تتمثل في النقاط الآتية:

-تحديد موضوع الدرس النحوي هو الجملة وما يطرأ عليها من عوارض.

-ربط النحو بالمعنى وليس بالشكل أو الإعراب.

-الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل وما يرتبط بها من أبواب كالتنازع والاشتغال والإعراب المحلي والتقديري.

- الحركات الإعرابية من عمل اللغة وليست آثارا للعوامل[5].

2. الأسس الابستمولوجية للكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي:

1.2. أهداف وغايات الكتابة اللسانية عنده: سطر مهدي المخزومي مجموعة من الأهداف والغايات وهو يؤلف كتبا يسعى فيها إلى عرض التراث اللغوي العربي والمنهج الذي اتبعه أصحاب التراث، ثم نقد

ذلك المنهج ودحض الرؤى والأفكار التي تولدت عنه، وجملة الأهداف التي سعى إلى تحقيقها نلخصها في النقاط الآتية:

-استخلاص حقيقة اللغة والعناصر التي تتألف منها والأسس التي تقوم عليها.

-تحديد موضوعات اللغة وتيسيرها حتى تتلاءم والقدرات المعرفية للمتعلمين من الناشئة حتى يسهل فهمها واستيعابها والقدرة بعد ذلك على توظيفها.

-الكشف عن الوظائف التي تؤديها اللغة في شتى مظاهرها ومستوياتها.

-التعامل مع اللغة تعاملا مباشرا بعيدا عن التأويلات والتعليلات.

-إعادة قراءة التراث العربي الأصيل وفق منهج علمي حديث.

2.2. مصادر الكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي: إضافة إلى اطلاعه على الموروث اللغوي ومعرفته به، واطلاعه أيضا على علم اللغة الحديث ومناهجه، فإن هناك مصادر معرفية أخري استقى منها المخزومي مادته المعرفية، وهي:

أ-تأثره بالخليل بن أحمد الفراهيدي: اختار مهدي المخزومي في موضوع رسالته للماجستير الخليل بن أحمد موضوعا للبحث، وجاء عنوانه: (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه)، وأتبعه بكتاب حمل عنوان: (عبقري من البصرة)، عكف فيهما على دراسة علم الخليل واشتغل عليه، مما أدى إلى تأثره بعلمه وثقافته، فقد كان من تلاميذ الخليل الأوفياء، وكان مرجعه الدائم إذا ألمت به حاجة إلى توضيح ما، أو تبين مسألة مبهمة فهو أستاذ الأساتيذ وعلم الأعلام منذ أن تصدر مجالس الدرس فأفاد المخزومي من التلمذة وآنس بالصحبة [6]، وقد بدا تأثره واضحا لما دعا إلى العناية بالدراسة الصوتية والحث على البدء بها كما بدأ بها الخليل.

ب-تأثره بالنحو الكوفي: رسم مهدي المخزومي حدود مدرسة الكوفة وأصولها وقواعدها في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، وقد تأثر بالمنهج الكوفي أشد التأثر لأننا وجدنا استخدامه للعديد من المصطلحات والمفاهيم الكوفية التي انفردت وخالفت بها المدرسة البصرية، وقد وظفها المخزومي في دراسته اللغوية فقد استخدم مصطلح (الفعل الدائم) بدلا (من اسم الفاعل)[7]، واستعمل مصطلح (الخفض) بدلا من مصطلح (الجر)[8]، ومصطلح (الأداة) بدلا من مصطلح (الحرف)[9]، فنجده يقول في هذا الأخير" سمى

الكوفيون الحرف أداة للمغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني"[10] فهذه التسمية جاءت للتوضيح والتفريق بين حروف الهجاء وحروف المعاني.

ج–تأثره بابن مضاء القرطبي: شن ابن مضاء حملة شرسة على نحاة المشرق، فقام بالطعن في أرائهم والتحامل عليهم في كتابه (الرد على النحاة)، وقد بين قصده من تأليفه فقال:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[11]، والمقصود من هذا أن النحاة أدخلوا على النحو بعض الأصول التي لا تفيد المتعلم، بل إنها تزيده صعوبة في فهم واستيعاب الدرس النحوي، لذلك طلب في كتابه هذا بالتخلي عن تلك الأصول بغيه التيسير والتسهيل، ومن هذه الأصول نظرية العامل، والعامل هو ما يوجب كون آخر الكلمة منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا أو ساكنا[12]، فهو الذي يجلب العلامة الإعرابية التي بعده، وتغير العلامة في آخر اللفظ يكون بسبب تغيير العوامل الداخلة عليه، وقد تطرق مهدي المخزومي لنظرية العامل وعاب على النحاة تمحلهم فيها، وأرجع السبب في ذلك إلى تأثرهم بالمنهج الفلسفي، لذلك سعى إلى تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل[13] فبعد أن كان علم النحو علما وصفيا استقرائيا جمعت مادته من البوادي والقبائل العربية القحة، جره المنطق إلى الطابع الفلسفي المليء بالتأويلات والتعقيدات، فأصبحت القاعدة اللغوية لا تقوم إلا من خلال عمل يعمل فيها أو قياسات أو تأويلات، لذلك دعا المخزومي إلى تخليص علم النحو من نظرية العامل.

للوهلة الأولى يظن المتتبع لرأي المخزومي أنه متأثر بابن مضاء القرطبي، وهذا غير صحيح، فقد عاب على القرطبي آراءه وتوجهاته لأنه دعا إلى إلغاء العامل، إلا أنه لم يقم بطرح البديل الذي يقوم مقامه ولم يلحظ مدى ملاءمة ذلك لطبيعة اللغة أو عدم ملاءمته لها فلم يتطرق إليه[14]، كما أنه وصفه بهادم لم يسع إلى البناء[15]، أي إنه ألغى النظرية لكن لم يتمكن من اقتراح بديل ينوب عنها، إضافة إلى أن ذلك الإلغاء لم يبن على منهج علمي سليم.

د–تأثره بأساتذته: تلقى مهدي المخزومي تعليمه على يد كبار الأساتذة في ذلك الوقت من أمثال: طه حسين، عبد الوهاب حمودة، أحمد أمين، أمين الخولي، مصطفى السقا، إبراهيم مصطفى، إبراهيم حسن

وقد أشرف عليه في رسالته للماجستير الأستاذان الكبيران: إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، الأول صاحب كتاب (إحياء النحو)، والثاني صاحب كتاب (مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب)، فمن

خلال العنوانين يتبين لنا لمسة التجديد فيهما والدعوة إليه، وبذلك فإن اهتمامهما بهذا التأليف ما هو إلا غاية في تبسيط علم النحو وتخليص قواعده من الصعوبات، فأحدثا ثورة في اللغة تناقلها الأستاذ المخزومي وورثها عنهما، فقد بنى أفكاره التجديدية وأسسه العلمية على أفكار أستاذيه.

وما أخذه عن إبراهيم مصطفى: إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، وأن التوابع ثلاثة فقط: النعت والبيان وخبر المبتدأ، يقول في العطف: ليس جديرا أن يعد العطف من التوابع ولا أن يكون له باب مستقل لدراسته، إنما هو إشراك وتشريك، فليس له إعراب خاص، والذي حمل النحاة على إعرابه هو فلسفتهم للعامل[16]، وما يقوله مهدي المخزومي حول العطف: أن ما تدل عليه حروف العطف هو الشركة المطلقة، أما التعقيب فلا دلالة لها عليه[17]، كما أضاف إبراهيم مصطفى لقسم التوابع خبر المبتدأ، فيقول: "فإذا أدركوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث"[18]، وهذا ما سار عليه المخزومي إذ إنه أردف الخبر إلى قسم التوابع وجعله من زمرتها[19].

أما تأثره بآراء أستاذه أمين الخولي فيمس دحضه لنظرية العامل أيضا، فنجد الخولي يقول: "إن هذه الفصحى فيما وراء إعرابها المضطرب وسعتها وانتشار قواعدها باختلاف الكلمات تعود فلا تستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة، أو التعبير الواحد، فيجوز فيه النصب والجر، أو يجوز فيه الرفع والنصب والجر جميعا، وهكذا يتمادى الاضطراب ويزداد التزعزع في الكلمات المختلفة ثم في الكلمة أو التعبير الواحد نفسه"[20]، هذا وقد اتبع المخزومي نهج أستاذه الخولي نفسه باعتبار أن مبالغة النحاة في اهتمامهم بفكرة العامل والعمل جعلت من المسائل النحوية تدور في حلقة مفرغة، لا يعلم بدايتها من نهايتها، فأصاب هذه الدراسة جذب وعقم، وأصبح الدرس النحوي وما حشوه من تعليل وتأويل غاية يقف عندها الطالب لا وسيلة لتفسير ما يدور على تلك الألسنة وما يطرأ عليها من تغيير[21]، وبذلك واضح وجه تأثر المخزومي بمعلمه الخولي في كون السبب الرئيسي لاضطراب القواعد النحوية هو نظرية العامل فقد جعلت من النحو علما فلسفيا تحكمه التأويلات والتقديرات والتعليلات، فأصبحت مسائله عسيرة ومبهمة نفر منها المتعلمون.

3.2. المدارس اللسانية عند مهدي المخزومي:

أ- الوصفية عند مهدي المخزومي: في محاولته لإصلاح النحو العربي انطلق مهدي المخزومي من أسس علمية سليمة تتمثل في المنهج الوصفي الذي أقرته اللسانيات مع دي سوسير في القرن العشرين، ويهتم هذا المنهج بدراسة لغة بعينها دراسة علمية موضوعية، مع تحديد وظيفتها واستعمالاتها، ضمن جماعة لغوية

محددة، مع تعيين زمن الظاهرة المدروسة[22]، والغاية من هذا حتى يكون الوصف دقيقا يفضي إلى ملاحظات موثوقة وبيانات مؤكدة، وقد سلط مهدي المخزومي مقولات المنهج الوصفي المعاصر على التراث اللغوي، فحدد أسسا من خلالها تتم دراسة اللغة وتعد من صميم البحث الوصفي، وهي:

-مطالبته بتحديد مستوى الدراسة للظاهرة المدروسة بعد أن خلط النحاة بين المستويات اللغوية، مع الإشادة بالخليل بن أحمد الذي حدد منطلق الدرس اللغوي ألا وهو المستوى الصوتي ثم جاء النحاة بعده وخلطوا مختلف المستويات، فالبحث في أية لغة يندرج ضمن أربع مستويات هي: مستوى الصوت، الصرف، التركيب والدلالة[23].

والمخزومي دعا إلى تفريق الموضوعات بعد أن تناولها من سبقوه مختلطة متشابكة، حتى يعرف الدارس موطأ قدمه، فيكون درسه أعم فائدة وأوضح حدا، فعلى اختلاف موضوعات العربية، إلا أن بعضها يخدم بعض، فالدرس الصوتي هو الدرس الأول الذي يعنى به الباحث في العربية، وموضوعه هو الصوت، فيقف فيه عند مخرجه، صفاته، وامتزاجه بغيره من الأصوات، ويليه في الترتيب الدرس الصرفي وموضوعه الكلمة الواحدة، فيبحث فيه عن بنيتها، وزنها، اشتقاقها، تجردها وزيادتها، وموضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤتلفة مع غيرها، فتشكل الجملة، ليقف دارس النحو عند: نوعها، ما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير، إظهار أو إضمار، ذكر أو حذف[24]، فقد فصل الدراسة الصوتية عن الصرفية، وفصل الدراسة الصرفية عن النحوية، إلا أن ما يلاحظ هو عدم ذكره للمستوى الدلالي ولم يشر إليه، وهو المستوى الذي يهتم بمعاني الكلمات والجمل والعلاقات الناشئة بينها، فقد أهمل المخزومي هذا المستوى رغم أنه يندرج ضمن المستويات الأساسية في دراسة اللغة.

-تحديد وظيفة النحوي الأساسية، فالنحوي الحق لا يفرض على المتكلمين قاعدة ولا يخطئ لهم أسلوبا لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال[25]، فالنحاة القدماء اعتمدوا على المنهج المعياري في دراسة الظاهرة اللغوية، فهو يفرض على المتكلم قاعدة معينة فإن حدث وخرج عن تلك القاعدة عدّ لحنا وخُطِّأَ كلامه وابتعد عن معناه، وهذا لا يعد درسا لغويا علميا، إنما قيمة هذا الدرس تتحدد من خلال ما يلاحظه اللغوي أثناء دراسته للظاهرة اللغوية، ووصف تلك الظاهرة كما هي، وتحليلها بشكل موضوعي، وهذا حتى يقف عند خصائصها وطبيعتها، وبذلك فإن وظيفته تكمن في تسجيل الملاحظات ونتائج الاختبارات في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة[26]، ويعد هذا المبدأ من أهم مبادئ المنهج الوصفي، فواجب

عالم اللغة هو دراسة اللغة كما هي موجودة في الواقع الخارجي، وليس من حقه التغيير من طبيعتها، أو أن يقتصر في دراستها على المستويات التي تعجبه ويبعد تلك التي تستقبحه[27]، وهذا لأن الغرض من الدراسة اللغوية ليس تقييمها أو تحديد موضع الخطأ والصواب فيها، وإنما الغرض منها هو الكشف عن حقيقتها وتحليل طبيعتها بعيدا عن إصدار الأحكام وتقييمها، فإذا رسم النحوي حدوده، وعرف مهامه، وتحددت وجهته، وبانت الغاية من دراسته، ارتقى به المطاف إلى دراسة علمية موضوعية وصفية للغة.

-النحو يتعرض لعوامل الحياة من تطور وغيره كما تتعرض له اللغة، فعلى اللغوي أن يتتبع أثرها ويفقه أساليبها ويقتفي بصماتها[28]، وهذا ما نجده يتماشى ورؤية المنهج الوصفي الذي يقر بأن اللغة متطورة دائما وأبدا، بل حتى أنها سريعة التطور، ولربما لم تكن صورتها أمس هي نفس صورتها اليوم، فعلى اللغوي أن يصف موضوعيا صورة لغات العالم كما تظهر عليه اليوم[29]، فاللغة أشبه بالكائنات الحية، تولد وتنمو وتشيب وتهرم ثم تضمحل وتموت، والراغب في دراستها عليه أن يحدد مجالها وزمنها، حتى يخلص إلى نتائج موضوعية.

-أعاب على النحاة اعتمادهم في وضع القواعد وتأسيس الأصول على الشعر وحده وتركهم للنثر فأدى ذلك إلى اضطرابهم في بعض الأحكام، لأن الشعر له لغته الخاصة به[30]، فالنحاة بتفضيلهم اللغة الشعرية على اللغة النثرية، وتفضيلهم بعض القبائل على قبائل أخرى في الاحتجاج، وتصنيفهم اللغات إلى فصحى وحسنة وشاذة انطلاقا من عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية، فأدى ذلك إلى خروجهم عن حيز الموضوعية، وعدم استقرار القواعد التي وضعوها، فكانوا في كثير من الأحيان يلجؤون إلى التقدير والتأويل، حتى يتفق كلام العرب مع القاعدة النحوية، فلو أنهم ساووا بين القبائل في أخذ اللغة كما ساووا بين لغة الشعر والنثر في الاستشهاد لأبعدهم ذلك عن الشبهات اللغوية التي أوقعوا أنفسهم فيها.

من خلال النقاط السابقة الذكر نلمس تبني مهدي المخزومي للمنهج الوصفي والذي اعتمد عليه في إعادة بعث النحو العربي بعد القحط الذي أصابه والذي جره عليه منهج معياري فلسفي.

ب-الوظيفية عند مهدي المخزومي: إن الكثير من بناة أفكاره قد تقاطعت مع مبادئ النحو الوظيفي، ففي قضية النداء مثلا نجده قد قال فيه: يبنى النداء على أداة نداء ومنادى فيشكلان معا مركبا لفظيا ليس فيه إسناد ولا معنى فعل مقدر ولا يصح عده في الجمل الفعلية ولا يعتبر جملة حتى وإن كانت جملة غير إسنادية كما قصد النحاة إليه[31]، فالنداء مركب لفظي يقوم على أداة النداء وبها يتم جلب الانتباه، و منادى وهو الاسم الذي يلي أداة النداء، وقد كان النحاة يعربون المنادى مفعولا به منصوب لفعل محذوف تقديره

(أدعو)، إلا أن رؤية المخزومي الجديدة أفضت إلى أن عملية النداء خالية من أي إسناد، فلا يوجد مسند ومسند إليه لأنه ألغى زعم النحاة أن المسند هو فعل محذوف، فبسقوط الفعل المحذوف سقط المسند وسقطت معه كل عملية الإسناد، جعله ذلك يقر أن ناصب المنادى هو عدم دخوله لا في إسناد ولا إضافة، وكل ما لم يدخل لا في إسناد ولا إضافة كان حقه النصب[32]، إن هذا الطرح الذي أقر به المخزومي في ثنايا كتابه يتماشى والطرح الذي أفضى به أحمد المتوكل في النحو الوظيفي، فالمتوكل جعل المنادى لا يعدو سوى أن يكون وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين[33]، فالمنادى عند الوظيفيين هو وظيفة مرتبطة بالمقام تسند لأحد مكونات الجملة كما أنه يسهم بوصفه فعلا لغويا في تحديد جهة الجملة، كما أن المنادى لا تسند إليه وظيفة دلالية أو تركيبية فلا يشكل موضوعا من موضوعات المحمول، أي أن التجرد من الإسناد والإضافة يعني إحالة الأمر إلى ما تحمله البنية وحدها من دلالة متداولة، أما فيما يتعلق "بالحالة الإعرابية التي يأخذها المنادى وهي النصب، وهذا النمط من التحليل أي التحليل الإنجازي يواجه مشاكل عدة منها الاضطرار إلى تقدير عناصر لا تظهر في سطح الجملة.

3. طبيعة الكتابة اللسانية عند مهدي المخزومي:

1.3. الشمولية وعدمها: هي معيار علمي يقتضي دراسة الظاهرة اللسانية من كل جوانبها دون نقص أو تقصير[34]، أي الإلمام بكل الجوانب المتعلقة باللغة، فالدراسة اللسانية للغة هي أن تعكف عليها من غير احتراز أو تحفظ، وتستلهم نواميسها من مصادر لغوية وغير لغوية، وبذلك يتولد المنزع الشمولي في الدراسات اللسانية[35]، والمطلع على تراثنا اللغوي يجد توفر هذا المبدأ اللساني عند النحاة الأفذاذ، فقد أفضى بهم النظر في تفكر اللغة في: نظامها، وقدسيتها، ومراتب إعجازها، إلى درس شمولي مكنهم من الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية[36]، فالدراسات العربية في بداية عهدها اتسمت بالشمول، إذ إنها جمعت مجموع المواضيع في كتاب واحد، وإننا في تفحصنا لكتب مهدي المخزومي نلمس هذه النزعة الشمولية في مؤلفاته، فقد أحاط بكل مجالات اللغة، ودرس مختلف مستوياتها،، وألف في شتى المجالات اللغوية، متتبعا مختلف المناهج اللسانية، متقصيا أوضاع اللغة في مختلف استعمالاتها، ففي العلوم اللغوية من نحو وصرف ألف كتابيه: في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق، في علم الأصوات جسد أفكاره من خلال كتبه: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، عبقري من البصرة، إضافة إلى تحقيقه لمعجم العين، في الأدب والنقد لديه العديد من المقالات من بينها نبوة المتنبي، كما لا يخفى على أحد أنه تتبع مسار

المدارس النحوية، ووقف عند مناهجها وأصولها وقواعدها، واختار منها أيسرها وأقربها للواقع اللغوي، فهذه العوامل وهذا التنوع في التأليف والإبداع جعلنا نقول إن مهدي المخزومي كان قد حقق مبدأ الشمولية في أبحاثه اللغوية.

2.3. طبيعة التحليل اللساني: تتشكل اللغة من مستويات متحدة مع بعضها، وليس من السهل دراستها دفعة واحدة، لذلك وجب أن تفكك إلى مستويات صغرى المشكلة لها، ثم تدرس وتحلل. ولهذا نجد أن التحليل اللساني قام بتفكيك اللغة إلى المستويات، فصار الصوت يدرس في المستوى الصوتي، والكلمة تدرس في المستوى الصرفي، والجملة تدرس في المستوى النحوي، والمعاني تدرس ضمن المستوى الدلالي والبلاغي.

وقد اعتمد مهدي المخزومي على هذا الإجراء الحديث في دراسة اللغة لما نادى بفصل المستويات عن بعضها بعد أن درسها القدماء مختلطة ومتشابكة، لذلك كان أول ما بدأ به هو المستوى الصوتي وقد عالج فيه الأصوات التي تتألف منها اللغة وعلاقتها بالنظام اللغوي، كما صنف الأصوات حسب مخارجها، إضافة إلى ذكر ترتيبها الألفبائي، ثم انتقل بعدها لظواهر صوتية أخرى وقام بتعليلها كالإبدال والإدغام، فالأول هو نتيجة "لتجاور صوتين مختلفين في الصفة أو متجاورين في المخرج"[37]، أما الثاني فهو نتيجة لتجاور صوتين متماثلين[38]، ومن بين المسائل الصوتية التي عالجها أيضا قضية صفات الأصوات كالجهر والهمس، الانطباق والانفتاح، الصحة والاعتلال.

وبعد الحديث عن المستوى الصوتي انتقل المخزومي للحديث عن المستوى الصرفي، والذي يهتم ببنية الكلمة وكل ما يتعلق بها من حيث وزنها، صيغتها، اشتقاقها، كما تطرق إلى بعض الأسس الصرفية التي يقوم عليها تركيب الكلمة في العربية فتتميز به عن بقية الكلمات في اللغات الأخرى.

أما في المستوى النحوي فقد أسال فيه المخزومي الحبر الكثير، ودراسة اللغة وفق هذا المستوى تتمثل في الجملة والأجزاء المكونة لها وكل ما يتعلق بتلك الجملة من تقديم أو تأخير، حذف أو زيادة، وأثر كل جزء منها في الآخر، علاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربطها، فالجملة هي موضوع الدرس النحوي، وقد عرفها بقوله: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"[39]، فالجملة هي كلمات تآلفت فيما بينها، وترتب معناها على مستوى الذهن أولا ثم تأتي مرتبة في النطق تدريجيا.

أما المستوى الدلالي فهو المستوى الذي يعنى بدراسة دلالات الألفاظ والعلاقات اللغوية بينها كالتضاد، الشمول التنافر، التغير الدلالي، إلا أن ما لاحظناه من خلال دراستنا لمؤلفات مهدي المخزومي أنه لم يتطرق إلى هذا المستوى، ولم يعالج أية قضية من القضايا المتعلقة به، رغم أنه المستوى الرابع الرئيسي من مستويات التحليل اللساني فلا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه، ونرجح السبب في ذلك هو غاية المخزومي من الدراسة اللغوية ككل، فالغرض من دراسته اللغوية هو وضع علم نحوي يسهل على الناشئة فهمه واستيعابه، وذلك عن طريق تيسير قواعده من شوائب جرها عليه منهج فلسفي دخيل، فعمل على ذلك وفق منهج علمي رصين، وحتى يقف عند الغاية التي سطرها وجب عليه أن يبدأ الدرس من أول، من الصوت المفرد لينتقل إلى الكلمة المفردة، حتى يصل الى كلمات مركبة، لذلك فإن حديثه عن المستويين الصوتي والصرفي ما هو إلا تمهيد للحديث عن مستوى أكبر وأعمق وهو المستوى النحوي، فلما أصاب هذا الهدف لم يواصل في التحليل اللساني، ومنه نجد أن طبيعة التحليل اللساني عنده قد تميزت بـ:

– في عرضه للمستوى الصوتي لم يذكر كل صفات الحروف، كما لم يميز بين علم الأصوات العام وعلم الأصوات الوظيفي، حيث درس قضايا كلا العلمين متداخلة مع بعضها، كما أهمل بعض الجوانب الأخرى لعلم الأصوات الوظيفي كالتنغيم، النبر، الفاصلة الصوتية، كما أنه لم يعرض لآلية النطق أو أعضاء النطق أو مخارج الأصوات، إنما اكتفى ببعض القضايا الصوتية البسيطة والتي لم يستفد منها في بقية مسائل الكتاب

– في المستوى الصرفي عالج الظواهر اللغوية بطريقة تقليدية استقاها من أمهات الكتب النحوية تتبع فيها القدماء بشكل كبير، ففي هذا المستوى لم يأخذ من المنهج العلمي الحديث إلا اسمه، فتحليل اللغة إلى المستوى الصرفي وفق اللسانيات يكون بدراسة الكلمة او ما يصطلح عليه بالمورفيم وهو أصغر وحدة صرفية مجردة لها معنى، ويقسم إلى مورفيم حر يمكن نقله من مكان إلى آخر في الجملة، ومورفيم مقيد لا يمكن فصله، وهذا مثل قولنا: (يستريح المجاهدون اليوم) في هذه الجملة توجد عدة مورفيمات حرة من بينها مورفيم (اليوم) حيث يمكن تغيير مكانه لتصبح الجملة (اليوم يستريح المجاهدون)، أما المورفيم المقيد مثل: (ال) التعريف الواو والنون والتي هي رمز للجمع المذكر السالم، فهذا التحليل من أساسيات الدراسة المورفولوجيا والذي غفل عنه المخزومي.

4. معالم التجديد في الكتابة اللسانية عند المخزومي: سعى مهدي المخزومي إلى تيسير النحو العربي عن طريق تجديد موضوعاته، ووجدنا أن التجديد عنده ارتكز في قضيتين هما؛ أقسام الكلم وأساليب التعبير:

1.4. أقسام الكلم: الكلم هو جمع مفرده كلمة، وقد اهتم القدماء بها وأولوها العناية الفائقة فهي الأساس الأول الذي يبنى عليه الكلام العربي، وقد أجمعوا أنها لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام فهذا سيبويه يقول فيها: "الكلم اسم وفعل وحرف له معنى غير معنى الاسم والفعل"[40]. أما بالنسبة للمحدثين فمنهم من اتبع رأي الأقدمين في تقسيمهم الثلاثي للكلم من أمثال شوقي ضيف الذي عرفه وقال فيه الكلمات لفظ المفرد تشمل الاسم والفعل والحرف[41]، ومنهم من خالف هذا التقسيم وغلط النحاة فيه، لأنهم يرون النحاة أقاموه على أسس بعيدة عن العلمية والموضوعية متأثرين في ذلك بالمنطق والفلسفة اليونانية، ومن أخذ بهذا الرأي إبراهيم أنيس فقد جعل الكلمة أربعة أقسام هي: اسم وضمير وفعل وأداة[42]، ولا حاجة لنا لأن ندخل في تفاصيل هذا التقسيم وخلفياته، لأن موضوعنا هو مهدي المخزومي، هذا الأخير أيضا خالف القدماء في تقسيمهم الثلاثي وأعاب عليهم عدم اعتمادهم على معايير منهجية ووظيفية أثناء عملية التقسيم، لذلك وصف تصنيفهم بأنه ناقص لم يشمل كل الكلم، لذلك نجد أنه أعاد تصنيف الكلمات العربية إلى أربعة مجموعات: المجموعة الأولى متعلقة بالأسماء، المجموعة الثانية متعلقة بالأفعال، المجموعة الثالثة متعلقة بالأدوات، والمجموعة الرابعة والمستجدة متعلقة بالكنايات، وقد أدرج تحت هذا القسم الضمائر بنوعيها، الإشارة، الموصول بالجملة، المستفهم به، كلمات الشرط، وهذه المسائل كانت تندرج ضمن قسم الاسم في الكتب النحوية المختلفة، وأن المخزومي قد أحدث تغييرا في تصنيفها لما أعاد تبويبها في مجموعة خاصة بها، إلا أن ذلك لم يلق استحسان الكثير من الباحثين الذي جاءوا بعده لأنه وقع في تناقضات، فهو في كتابه في النحو العربي قواعد وتطبيق يسمي: الضمائر، الإشارات، الموصولات، كلمات الشرط، فقد عنونها بهذا الشكل، بينما في كتابه مدرسة الكوفة سماها: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة[43].

إن هذا النقد الذي وجه للسيد المخزومي كان نقدا مجحفا في حقه، فلا يخفى على أحد أن كتابه مدرسة الكوفة أخرجه المخزومي سنه 1953 وهو عنوان رسالته للدكتوراه، بينما تأليفه لكتاب في النحو العربي قواعد وتطبيق قد رأى النور في حدود سنه 1969، فالفارق الزمني بين الكتابين هو 16 سنة، وهو وقت كاف لإعادة ضبط العديد من المسائل وفرزها، فالكتاب الأول كان قد ألف وصاحبه طالب في مرحلة الدكتوراه لم يكن له مؤهل علمي بنقل التراث اللغوي وتخطئته، وكل ما كان بيده هو إعادة بعثه وفق طريقة تتماشى مع ذاك الوقت، بينما الكتاب الثاني فقد ألفه بعد أن تشبع من علم العربية وأحاط به من كل

الجوانب، فقد أصبح متمكنا بعلم النحو بعد أن دَرَسَهُ ودرَّسَهُ عقودا طويلة من الزمن، لذلك كان كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) عبارة عن إعادة إخراج النحو العربي في صورة هي أقرب للواقع.

2.4. أساليب التعبير: إن عناية المخزومي بالجملة جعلته يهتم بدراسة أساليب التعبير التي تعتريها، فبعد أن عرفها وذكر أحوالها وأنواعها، عدَّها: " الصورة اللفظية الصغرى التي تنطوي في ثناياها فكرة تامة صدرت عن نفس المتكلم لتصل بها إلى مخاطب منتظر"[44]، فحديثه هذا ينبئ عن شروط العملية التواصلية وهي: متكلم، رسالة، ومستمع، ليردف قائلا: "والجملة خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا"[45]، فدراسة الجملة لا تكون من جانبها الشكلي اللفظي فقط، إنما تتجاوزه إلى جانبها المعنوي، وهذا يتوافق مع اللسانيات التداولية والتي أساسها هو دراسة الجانب الاستعمالي للغة، القائم على دراسة التفاعل التخاطبي بين المتكلم والمستمع في موقف الخطاب بكل معطياته، وخاصة المدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق[46]، فهي تدرس اللغة في سياقها، مع مراعاة المقاصد، وبهذا يكون المخزومي مستحضرا العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب والمناسبات القولية التي تجمع بينهما. وهذا ما ينطبق مع الأساليب التعبيرية التي يحتاجها طرفا الخطاب مع ما تتطلبه مناسبات القول وحالة المخاطب فيها، فوجود التوكيد في الكلام يحيل على شعور المتكلم أن المتلقي بحاجة إلى توكيد، ووجود النفي يحيل على ملاحظة المتكلم ما في نفس المخاطب من أحاسيس فيستخدم أدوات النفي وينفيها، ووجود الاستفهام دلالة على أسئلة تدور في ذهنه فيطرحها محاولا إيجاد إجابة عنها[47]، فأساليب التعبير تؤدي دورا مهما في تحقيق الإفادة التامة للكلام، وتلك الأساليب تدخل ضمن إطار أوسع هو الجملة والتي تخضع لمناسبات القول، والتي نعني بها مراعاة حال السامع أثناء العملية الخطابية فتلزم على المتكلم استخدام أساليب تعبيرية تتناسب مع حال السامع.

ووجه الجدة أن أساليب التعبير ليست درسا جديدا في العربية، وإنما نجدها بكثرة عند اللغويين الأوائل الذين فصلوا فيها وأطالوا فيها الشرح، إلا أن تناولهم لها كان ضمن علم البلاغة في باب علم المعاني، فأسلوب التوكيد والنفي وغيرها كانت تدرس ضمن مجال لغوي مخالف لما طرحه المخزومي الذي نقل هذا الدرس إلى علم النحو، فحتى وإن كانت العلوم مكملة لبعضها وغير مستقلة تمام الاستقلال إلا أن هذا الطرح يعد نقلة نوعية خالف فيه الدكتور العلماء القدامى واللغويين المعاصرين، وقد جعل منه جزءا مهما في الدرس النحوي.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج نجملها في النقاط الآتية:

1. شكل مهدي المخزومي حلقة وصل بين القديم والحديث، وذلك من خلال قراءته للتراث اللغوي تأصيلا، واتصاله بالدرس اللساني الحديث انفتاحا واستثمارا. فكانت دراسته للغة أقرب إلى الدقة العلمية بهذا الجمع وهذه الرؤية. فتشكلت الكتابة اللسانية عنده من عنصرين أساسيين:

الأول: عرض القديم وبيان جوانب القوة وتثمينها، ثم جوانب النقص ونقدها،

والثاني: تنقيح جوانب النقص ونقدها، وبيان مواضع النقص، ثم اقتراح بدائل لإصلاح ذلك وتقويمه اعتمادا على النظرات اللسانية الحديثة.

2. يمكن القول بأن تأثر المخزومي بالدراسة اللسانية الحديثة هو تأثر إيجابي لأن مركز الدراسة عنده إنما كان التراث اللغوي العربي، مع محاولة تطعيمه بتلك الأفكار اللسانية الحديثة، كل ذلك في سبيل إقامة دعوة إصلاحية للنحو العربي، ولهذا لم تكن الكتابة اللسانية عنده مجتثة عن أصلها العربي، أو مجرد ترجمة حرفية.

3. سعى إلى تحقيق دراسة لغوية شاملة من خلال دعوته إلى الفصل بين مستويات اللغة ودراسة كل مستوى على حدة، ثم إعادة الجمع بينها.

4. إن فكرة الوصف الموضوعي للغة التي اقترحها المخزومي واتسامها ببعدها عن الفلسفة، وعدم إخضاع اللغة إلى معايير متفق عليها مسبقا، جعل دراسته منطلقا من المنطلقات التأسيسية لما عرف بعدها بالنحو الوظيفي.

5. من مستجدات الكتابة اللسانية عنده أنه قسم الكلم إلى أربعة أجزاء هي: اسم وفعل وأداة وكناية، إضافة إلى ضمه أساليب التعبير إلى علم النحو بعد أن تناوله سابقوه ضمن علم البلاغة.

الهوامش والإحالات:

[1] **مهدي المخزومي:** هو مهدي بن محمد بن صالح بن حسن، أستاذ جامعي ولغوي وشاعر وأديب، يمتد نسبه إلى قبيلة بني مخزوم، ولد سنة 1910 بالنجف الأشرف في العراق، التحق ببعثة علمية إلى مصر سنة 1938 ليكمل تحصيله العلمي، فنال شهادة الليسانس من جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، والتي كانت في ذلك الوقت منبع العلماء وموئل الأدباء وملتقى أهل الفصاحة والبيان، ثم عاد بعدها إلى العراق ليعين مدرسا في دار المعلمين الرستمية، وقد بقي فيها من العام 1943 حتى1947، ثم عاد إلى مصر ليكمل دراسته العليا، فحصل على شهادة الماجستير سنة 1951، وبعدها مباشرة على شهادة الدكتوراه سنة 1953، عاد بعدها إلى وطنه الأم واستمر في خدمته للغة العربية وطلابها، وتأدية رسالته العلمية دون كلل أو ملل، عيِّن خلالها عميدا لكلية الآداب واللغات بجامعة بغداد، ليتغرب مره أخرى ويشغل منصب أستاذ في كلية الآداب بجامعة الرياض، وما إن أتى عام 1968 حتى عاد إلى الديار وعُهدت إليه رئاسة قسم اللغة العربية بجامعة بغداد، حتى أحيل على التقاعد سنة 1981.

ومن غريب المواقف له أن وافته المنية وسط تلامذته وزملائه وهو يترأس ندوة كان قد أقامها بمنزله، ودفن بمسقط رأسه في مقابر النجف سنة 1993، مخلفا وراءه العديد من الكتب والدراسات في مختلف المجالات، بقيت وستبقى آثارها بين الدارسين وطلاب العربية ينهلون منها. [[ينظر مجموعة من المراجع أهمها: إميل بديع يعقوب، معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، دار صادر، ط1، بيروت–لبنان، 1425 هـ –2004، مج3، ص1296، و: زهير غازي زاهد، قراءة في التراث، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة–مصر، ع38، 1415 هـ –1994، ج2، ص314]]

أما عن مؤلفاته: فيملك مهدي المخزومي في جعبته العديد من الأعمال العلمية القيمة في مختلف المجالات الأدبية واللغوية، تنوعت بين التأليف والتحقيق والترجمة وحتى الإبداع الشعري، وتركيزنا هنا على ما يخدم الكتابة اللسانية وأهم المؤلفات في ذلك:

1 _ **الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه.** 2 –**مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.**

3–**في النحو العربي نقد وتوجيه.** 4–**في النحو العربي قواعد وتطبيق.**

5 – **قضايا في النحو وتاريخه**... وغيرها. [ينظر أيضا: محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، دط، الجزائر، 2001، ص 196. وأيضا: علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، المطبعة الحيدرية، ط2، النجف–العراق، 1374 هـ –1955، ج12، ص287].

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت –لبنان،1406 هـ –1986، ص27

[3]ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، ط3، بيروت –لبنان، 1985، ص11 –19

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص14

[5]ينظر: المصدر نفسه، ص15 -17

[6] ينظر: مهدي المخزومي، عبقري من البصرة، دار الرائد العربي، ط2، بيروت –لبنان، 1406 -1986، ص5

[7] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص21 -23

[8] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص76

[9] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص36

[10] مهدي المخزومي، عبقري من البصرة، ص242

[11] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة –مصر، د ت، ص24

[12] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، تح: خالد الجرجاوي، دار المعارف، ط2، القاهرة –مصر، دت، ص73

[13] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص16

[14] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغو والنحو، ص403

[15]ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[16] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د ط، مصر، 2014، ص76

[17] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص192

[18] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص80

[19] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص196

[20] ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961، ص43

[21] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص66

[22] ينظر: نصر الدين بن زروق، محاضرات في اللسانيات العامة، كنوز الحكمة، ط1، الجزائر، 1432-2011، ص9

[23] ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة –مصر، 1419 ه -1998 ص71

[24] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص27 -28

[25]ينظر: المصدر نفسه، ص 19

[26] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19

[27] ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة –مصر، 1417 ه - 1997، ص9

[28] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19

[29] ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ص73 -74

[30] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغو والنحو، ص336

[31] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص304

[32] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص218

[33] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، المغرب،1405 ه -1985، ص161

[34] ينظر: نصر الدين بن زروق، محاضرات في اللسانيات العامة، ص8

[35] ينظر: عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت –لبنان، 2010، ص13

[36] ينظر: المرجع نفسه، ص27

[37] مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص7

[38] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[39] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31

[40] (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، بيروت – لبنان، 1435 ه -2015، مج1، ص53

[41] ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، 2013، ص49

[42] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1966م، ص265 -278

[43] ينظر: فاضل مصطفى الساقي، اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، د ط، القاهرة، 1397 ه-1977م، ص134

[44] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص225

[45] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[46] ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد، ط1، الأردن، 1424ه -2004، ص119

[47] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص229

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، مصر، 1966م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د ط، مصر، 2014.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، المغرب، 1405ه -1985.
- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961.
- إيميل بديع يعقوب، معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، دار صادر، ط1، بيروت-لبنان، 1425 ه -2004، مج3.
- بكري عبد الكريم، ابن مضاء موقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1982.
- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة –مصر، 1417 ه -1997.
- زهير غازي زاهد، قراءة في التراث، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة-مصر، 1415 ه -1994، ع38، ج2.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، بيروت –لبنان، 1435 ه -2015، مج1.
- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، ط6، القاهرة، 2013.

- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حامد، ط1، الأردن، 1424هـ -2004.
- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت –لبنان، 2010.
- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، تح: خالد الجرجاوي، دار المعارف، ط2، القاهرة –مصر، دت.
- علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف-العراق، 1374 هـ -1955، ج12.
- فاضل مصطفى الساقي، اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، د ط، القاهرة، 1397 هـ-1977م.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة –مصر، 1419 هـ -1998.
- محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، دط، الجزائر، 2001.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، دط. القاهرة –مصر، دت.
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت –لبنان، 1406 هـ -1986.
- مهدي المخزومي، عبقري من البصرة، دار الرائد العربي، ط2، بيروت –لبنان، 1406 -1986.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، ط3، بيروت –لبنان، 1985.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت –لبنان، 1406 هـ -1986.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغو والنحو، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1377 هـ - 1958.
- نصر الدين بن زروق، محاضرات في اللسانيات العامة، كنوز الحكمة، ط1، الجزائر، 1432-2011.